"العرس الديمقراطي" رسالة للعالم أجمع بأن البحرين بألف خير... رجال أعمال:

آن الأوان لجعل الاقتصاد على رأس أولويات المجلس النيابي الجديد

رؤية 2030 دستور اقتصادي يحوي جميع متطلبات التنمية المستدامة

المنامة – بنا : أجمع اقتصاديون ورجال أعمال على أن الاستحقاق الانتخابي يجب أن ينقل لمجلس النواب وجوها اقتصادية جديدة قادرة على إحداث تغيير جذري في كيفية طرح الملفات الاقتصادية تحت قبة البرلمان.
وأكدوا في تصريحات خاصة لوكالة أنباء البحرين "بنا" أنه آن الأوان جعل المواضيع الاقتصادية على رأس أولويات المجلس النيابي الجديد، حتى تعود بالنفع على المواطنين وتلبية احتياجاتهم الحياتية والمعيشية.

ولفتوا الى اهمية طرح تشريعات جديدة تخدم المواطن والاقتصاد الوطني كخصخصة بعض الخدمات الحكومية وتقديم المزيد من التسهيلات في المناطق الصناعية وللمستثمرين الأجانب على اختلاف تخصصاتهم.

وقال خبير الشؤون الاقتصادية ورجل الأعمال يوسف المشعل، إن هذا العرس الديمقراطي سيكون له الأثر الأكبر في إشاعة الطمأنينة بتنبؤ مؤشرات اقتصادية ونظرة إيجابية اكثر استقراراً للاقتصاد الوطني، باعثا رسالة واضحة للعالم مفادها أن البحرين بلد الأمن والأمان، وأنها ماضية بمشروعها الإصلاحي، فمرحباً بالمستثمرين من كل مكان.

وأعرب المشعل عن أمله في ان يكون المجلس النيابي القادم أكثر تركيزا على ما هو مطلوب بالملفات الاقتصادية، خصوصا ان الاقتصاد هو شريان التنمية والتطوير، مؤكدا ان الاقتصاد يجب ان يتصدر كل اولويات المجلس النيابي لرسم مستقبل أكثر ازدهارا.

وبين المشعل انه يمكن للنواب الارتكاز على الرؤية الاقتصادية 2030 كدستور اقتصادي يحوي جميع متطلبات التنمية المستدامة، لاسيما جعل القطاع الخاص المحرك الرئيس للاقتصاد وجعل المواطن هو الخيار المفضل للتوظيف في جميع القطاعات.

وأوضح المشعل أن النواب الجدد مطالبون بالنظر في جميع أنواع التشريعات الاقتصادية السابقة، ودراسة أخرى جديدة مثل طرح موضوع خصخصة بعض الخدمات المقدمة من قبل الحكومة مثل فحص المركبات الدوري وتوفير مواقف السيارات على الطرقات.

ويرى المشعل ان هناك ضرورة لوجود نواب داعمين للقطاع التجاري في المجلس النيابي الجديد، لحل كثير من المشاكل والمعوقات التي تواجه النمو الاقتصادي في المملكة، خصوصا مع التغييرات التي تطرأ في أهم شيء لمدخول البحرين وهو النفط ونزول سعره لمستويات قياسية، ما يعني الحاجة الماسة لوضع تشريعات تنفذ مشاريع توازي بين الدخل والمصاريف مع هذه التغييرات النفطية.

ولفت المشعل الى اهمية النظر في تشريعات الأسهم وتداول الأوراق المالية في البورصة، وإصدار تشريعات اخرى تساعد على نمو السوق المحلي، إضافة الى خصخصة الخدمات الصحية في مرحلة متقدمة.

واختتم المشعل حديثه بالقول: "نعيش مرحلة تفرض علينا درجة كبيرة من الوعي والحكمة، والجميع من هذا المنطلق عليه واجب ومسؤولية لإنجاح المسيرة الديمقراطية بقيادة الملك، بعيدا عن كل من يستهدف تهديد الوحدة الوطنية وتغليب المصلحة الفردية الضيقة على حساب المنفعة العامة".

بدوره، قال المحلل الاقتصادي أكبر جعفري، إن مجلس النواب المرتقب يتحمل مسؤولية كبيرة في حلحلة التراكمات التي خلفتها المجالس السابقة في تغليبها الجوانب السياسية على الملف الاقتصادي بالغ الأهمية.

وأوضح جعفري ان النواب السابقين انهمكوا في امور عقائدية تسببت في توسعة المسافة بينهم وبين احتياجات المواطنين الحياتية، مؤكدا ان نجاح مجلس النواب القادم مرتبط بمواكبة متطلبات المواطنين من إسكان وتعليم وصحة وعيش كريم وتحسين لمستوى المعيشة بصورة عامة.

وبين جعفري ان الاستقرار الاجتماعي هو مطلب الجميع، وبالتالي على النواب الجدد التركيز على هذه الأولوية القصوى، بحيث يكون رخاء المواطن ورفاهيته أساس عمل المجلس القادم.

ويرى جعفري ان التشريعات الاقتصادية الأهم في المرحلة المقبلة تكمن في الميزانية والقوانين التجارية والمالية الجديدة، مطالبا النواب الجدد بإيجاد حلول إبداعية وأجواء اقتصادية أكثر انفتاحا من قبل تضمن جذب المزيد من المستثمرين للبحرين.

من جانبه، أبدى عضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين ورجل الأعمال خالد الأمين، تفاؤله من ضخ دماء جديدة في المجلس النيابي المرتقب من التكنوقراط وأبناء أسر تجارية لها باع طويل في الاقتصاد والتجارة، والذين من شأنهم ان يرتقوا بأداء الاقتصاد الوطني والالتفات اكثر لاحتياجات المواطنين اليومية.

• خالد الأمين

• أكبر جعفري

• يوسف المشعل

دعوة لتبني نظام مرن للمحفزات المالية وتنشيط الاستثمارات الخاصة

تمكين البحرينيين من الاستثمار في الأسواق المجاورة وسن قانون الإفلاس

ويرى الأمين ان الملفات الاقتصادية يجب ان تأخذ حقها بالمجلس النيابي القادم بعد فترة طويلة من التهميش والغياب بسبب المواضيع السياسية، خصوصا ان الاقتصاد هو العمود الفقري لأية تنمية وارتقاء بمستوى معيشة المواطنين.

وبين الأمين أن الاقتصاديين ورجال الأعمال وعموم التجار ينتظرون تشريعات تخدم السوق المحلي مثل سن قانون الإفلاس ليحمي رواد الأعمال، وتمكين البحرينيين من الاستثمار في الأسواق المجاورة، اضافة الى قوانين تشجع رواد الأعمال الصغار.

وذكر الأمين أنه يجب التركيز على تشريعات جديدة تحفز رواد الأعمال الشباب وتجدد الحماس في التجار من خلال المزيد من التسهيلات البنكية للتجار ورواد الأعمال.

كما أكد الأمين أهمية النظر في تشريع نظام مرن للمحفزات المالية وتنشيط الاستثمارات الخاصة والمطالبة بمناطق استراتيجية خاصة مع تقديم العروض والتسهيلات ومضاعفة قيمة الشركات الصغيرة والمتوسطة، الى جانب مضاعفة المدخول الإيجابي من الصناعات والثروة الحيوانية والسمكية وتعزيز مراقبة صحة الأغذية.

إلى ذلك، قال المحلل الاقتصادي رضا فرج إن الفيصل في تميز أداء مجلس النواب المقبل هو التركيز على الملفات الاقتصادية العالقة، وما يخدم تحسين مستوى معيشة المواطنين، والنظر في تشريعات جديدة تدعم القطاعات الواعدة.

وبين فرج ان السنوات السابقة من عمر التجربة الديمقراطية انشغلت اكثر بالملفات السياسية، ولابد للمجلس القادم أن يعير انتباها أكبر للتشريعات الاقتصادية وإصدار قوانين تدعم المناطق الصناعية والاستثمارات على اختلاف انواعها وتخصصاتها.

حضرها 1200 مستفيد

اختتام دورة البرنامج التمهيدي في ريادة الأعمال

المنطقة الدبلوماسية – بنك التنمية: اختتمت مجموعة بنك البحرين للتنمية الدورة التدريبية الرابعة والثلاثين من البرنامج التمهيدي في ريادة الأعمال الذي تم تنفيذه بالتعاون مع "بوليتكنك البحرين" في مركز ريادات وبمشاركة عدد من الشباب البحريني من الجنسين. وبذلك يصل عدد المستفيدين من البرنامج إلى ما يقارب 1200 مستفيد.

وتضمّنت هذه الدورة التدريبية العناصر والمتطلبات الأساسية الخاصة بتأسيس وإدارة المشاريع الصغيرة، مثل متطلبات الحصول على السجل التجاري وطبيعة الإجراءات التنظيمية الأخرى المعمول بها في مملكة البحرين. وكذلك تدريب المشاركين على كيفية تصميم وصياغة فكرة المشروع ومن ثمّ إدارة المشروع وتسويقه، وكيفية إعداد وتصميم خطة العمل التي تحتوي على التفاصيل الخاصة بالجوانب المالية والفنية التي ينبغي على رائد العمل معرفتها وتطبيقها بشكل عملي. إضافةً إلى استعراض الخدمات المالية وغير المالية التي تقدمها مجموعة بنك البحرين للتنمية لرواد الأعمال مع عرض نماذج لتجربة رواد أعمال بحرينيين واستعراض الخدمات التي تقدمها المؤسسات ذات العلاقة بتنمية قطاع ريادة الأعمال.

• المشاركون في الدورة

وقال نائب المدير العام الشيخ هشام بن محمد آل خليفة إن البحرينيين زاولوا ريادة الأعمال منذ القدم وذلك بحكم الموقع التجاري المتميز للمملكة، واستمرت الأجيال في توارث هذه الثقافة عبر العصور، كما حقق البحرينيون نجاحاً كبيراً في هذا المجال وتعتبر مملكة البحرين على هذا الصعيد وذلك كونها قدّمت نموذجاً فريداً ومتكاملاً لبيئة ريادة الأعمال من خلال مجموعة بنك البحرين للتنمية حيث يتكون هذا النموذج من آليات وبرامج متكاملة من الخدمات المالية والتمويلية والخدمات غير المالية وبالتالي توفير البيئة المحفزة والمناسبة لرواد الأعمال الشباب لتأسيس مشروعات جديدة وتطوير مشروعاتهم القائمة.

وأكّد الشيخ هشام أهمية معرفة المعنى الصحيح والدقيق لرائد العمل؛ والذي يعني الشخص المبادر والمثابر لإنجاز وتحقيق مشروعه على أرض الواقع مع تخطي التحديات التي تواجهه والاستفادة من الفرص بشكل صحيح. مشيراً إلى أنّ التحاق الشباب بالبرنامج التمهيدي لريادة الأعمال يشكّل فرصة الانطلاقة الأولى نحو ريادة الأعمال والتفكير بجدية في دخول هذا المجال واتخاذ قرار التغيير فوراً وستقوم مجموعة بنك البحرين للتنمية بدعم أفكارهم ومساعدتهم في تحويلها إلى مشاريع تجارية وذلك وفقاً لآليات المجموعة في هذا الصدد.

أكد حرمان المحكمة للبنك من تقديم أدلة البراءة

البنك العربي: ماضون في إجراءات الاستئناف في قضية "لندي"

المنامة – البنك العربي: قدم البنك العربي بتاريخ 5 نوفمبر الجاري طلباً لدى محكمة المقاطعة لتصديق قرار هيئة المحلفين الصادر بتاريخ 2014/9/22 بمسؤولية البنك المدنية في قضية لندي المقامة من قبل بعض المدعين الذين يحملون الجنسيات الإسرائيلية والأميركية.

وتأتي الطلبات الثلاث التي قدمها البنك لمحكمة المقاطعة في اطار الإجراءات التي تسبق تقديم الاستئناف الاستثنائي للبت في الأخطاء الجوهرية التي تمت خلال المحاكمة ولتجنب بذل المزيد من الجهد والموارد بإجراء المحاكمة لتحديد التعويضات، حيث إن الخوض في هذه المحاكمة سيعد مضيعة للوقت في حال قامت محكمة الاستئناف بعكس قرار المسؤولية المدنية الصادر عن هيئة المحلفين، وإذا رفضت محكمة المقاطعة هذه الطلبات بما فيها طلب التصديق على قرار هيئة المحلفين، سيقوم البنك بتقديم طلب الاستئناف الاستثنائي مباشرةً لمحكمة الاستئناف للدائرة الثانية في مدينة نيويورك، والطلب منها إعادة المحاكمة حسب الإجراءات المعتمدة انطلاقاً من قناعة البنك بسلامة موقفه في هذه القضية. وأشار البنك الى انه سيلجأ إلى محكمة الاستئناف نظرا الى أن قرار العقوبات الصادر عن المحكمة في عام 2010 والقرارات المتعلقة بالأدلة حيث إن قرار العقوبات هذا كان له أثر على قدرة البنك في تقديم دفاعه وبيناته، كما أنه أدى إلى استبعاد أدلة مهمة وجوهرية تتعلق بأعمال البنك التي تنسجم مع القوانين والأنظمة، ومنع البنك من تقديم الأدلة التي تدحض الفرضيات التي تبنتها المحكمة، كما وحرمته من بيان التزامه بأحكام القوانين الأجنبية، مما أثر على فهم القضية من قبل هيئة المحلفين وإصدارها قرارا بمسؤولية البنك المدنية.

وأكد البنك التزامه بتطبيق أعلى معايير النزاهة في سلوكه وعملياته المصرفية للمحافظة على مكانته الريادية في القطاع المصرفي سواءً في المنطقة أو خارجها، حيث يقوم البنك بتوظيف نظام الامتثال لديه بصورة فعّالة التزاماً منه بالمتطلبات الرقابية في ممارسة أعماله، كما أن البنك كان ولا يزال يقوم بدور حيوي في منطقة الشرق الأوسط من خلال مساهمته الفاعلة في دعم التنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة.

تعويل على "سيتي سكيب" في تحقيق نتائج ملموسة

قوانين الرهن أبرز تحديات القطاع العقاري في الكويت

دبي – المزايا القابضة : شكلت الفعاليات والمعارض العقارية التي تم تنظيمها على مستوى المنطقة خلال الاعوام الثلاثة الماضية أهمية كبيرة في تحديد حجم ونوع الطلب العقاري لدى دول المنطقة كافة، وشكلت منصة هامة لشركات التطوير العقارية في تحديد طبيعة المنتجات العقارية الواجب التركيز عليها خلال تلك الفترة والفترة الحالية والقادمة، وتمكنت العديد من الاسواق من الاستفادة من هذه الفعاليات لترويج قطاعاتها الرئيسية وفي مقدمتها القطاع العقاري بكافة منتجاته من خلال تلك الفعاليات .

وأشار تقرير شركة المزايا القابضة الأسبوعي إلى أن السوق العقاري الكويتي كغيره من الاسواق العقارية المجاورة يواجه العديد من التحديات ويتضمن الكثير من الفرص الاستثمارية الواعدة على مستوى القطاع العقاري والقطاعات الانتاجية والاستثمارية الاخرى، وستحتل تحديات التشريع والتمويل وقوانين الرهن العقاري على حيز كبير خلال المؤتمر الذي سيعقد على هامش معرض "سيتي سكيب الكويت" وهو الاول من نوعه للاستثمار والتطوير العقاري في ديسمبر القادم، في حين سيشكل المؤتمر منصة هامة لصناع العقار على مستوى المنطقة لتبادل المعلومات والخبرات وتقييم كافة تطورات ومستجدات السوق العقاري، بالإضافة إلى مناقشة التحديات التشريعية والتمويلية والاستراتيجيات الاستثمارية المقبلة، وتعول الاوساط العقارية في الكويت على المعرض لتحقيق نتائج ملموسة كنتيجة نهائية للنقاشات المعمقة التي ستتناولها ثنايا المعرض على مستوى الآليات والادوات الواجب تطبيقها لدى السوق الكويتي في سبيل إحداث تغيير جذري وجوهري للسوق العقاري الكويتي، وإعادة توجيه كافة الاستثمارات وجذب المزيد منها، بالإضافة إلى إيجاد الحلول الجذرية لتحديات السكن التي تواجهها السوق في الوقت الحالي.

ويؤكد تقرير المزايا على أن معرض سيتي سكيب القادم سيشكل نقطة انطلاق جديدة للسوق العقاري الكويتي والذي يحتاج إلى أحداث وفعاليات من هذا الحجم والمستوى من التطور، لإعادة توجيه مساراته ووضع السوق العقاري على خط الاسواق المجاورة والتي قطعت اشواطا هامة على صعيد التطوير العقاري تنظيميا وتشريعيا وعلى مستوى رفع معدلات الجاذبية الاستثمارية، ويعتبر سيتي سكيب الكويت من أضخم فعاليات الاستثمار والتطوير العقاري، وسيكون لهذا المعرض أهمية كبيرة للمطورين العقاريين والمستثمرين وكافة الاطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بالقطاع العقاري الكويتي، وتشير التوقعات إلى أن المعرض سيتصدر كافة الفعاليات العقارية التي استضافتها وتستضيفها الكويت في هذا المجال، ذلك أن ستي سكيب الكويت سيقدم للعارضين منصات مميزة للترويج عن مشاريعهم ومنتجاتهم العقارية وسيشكل المعرض فرصة كبيرة وهامة لالتقاء القيادات الاقليمية والعالمية المتخصصة في الشأن العقاري لمناقشة التحديات والفرص المتوفرة لدى الاسواق العقارية على مستوى الكويت والمنطقة في الوقت الحالي.

التجارة العالمية تواجه أخطر أزمة في تاريخها

جنيف – أ ف ب: حذر المدير العام لمنظمة التجارة العالمية في بكين من أن المنظمة المشلولة بسبب تعطيل الهند اتفاقا تاريخيا تم التوصل اليه في بالي في ديسمبر 2013، تواجه "أخطر أزمة" منذ تأسيسها.

وعبر روبرتو ازيفيدو أمام صحافيين عن أسفه لهذا الوضع. وقال "إن المفاوضات المتعددة الأطراف داخل المنظمة مشلولة عمليا بسبب هذا المأزق". وأضاف ازيفيدو البرازيلي الذي يتولى رئاسة منظمة التجارة العالمية منذ سبتمبر 2013 "إن المفاوضات المهمة حول كل التدابير الواردة في اتفاق بالي علقت"، و"صبر الدول الأعضاء بدأ ينفد بسرعة".

وفي ديسمبر الماضي اتفقت الدول الأعضاء الـ 160 في منظمة التجارة العالمية بما فيها الهند، في اندونيسيا على نص يهدف الى تعديل وتبسيط قواعد التجارة الدولية خصوصا ما يتعلق منها بالإجراءات الجمركية. وتم التفاوض بشأن هذا "الاتفاق حول تسهيل المبادلات" خلال ما يقرب من عشر سنوات قبل أن تتفاهم الدول الأعضاء على نص نهائي. لكن تعطل كل شيء في 31 يوليو الماضي عندما رفضت الهند التوقيع على البروتوكول الذي تم التوصل اليه في بالي، وهي مرحلة ضرورية لبدء فترة المصادقة عليه من قبل الدول الأعضاء. وعلى هامش لقاء لمنتدى التعاون الاقتصادي في آسيا–المحيط الهادئ (آبيك) شدد روبرتو ازيفيدو على القول "إنها أخطر أزمة على الاطلاق تواجهها منظمة التجارة العالمية".

وتراجعت الهند عن التوقيع لأنها ترغب بالحصول على ضمانات في ما يتعلق بالمساعدات المالية الممنوحة الى منتجيها الزراعيين، والتي تعترض عليها الدول الغربية وتعتبرها اعانات مقنعة. وأشار أزيفيدو الى ان محادثات ثنائية جرت حول الموضوع بين واشنطن ونيودلهي مؤكدا أنه تبلغ الأمر من الممثل الخاص للتجارة الخارجية الأميركي مايكل فرومان.